دراسة تحليلية للطلب على محصول القمح في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨

م.م. هدى رعد هاشم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Hudaraadhashem1976@gmail.com

م.م. أنس ذياب سالم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Anas-D-84@tu.edu.iq

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
abidalhamad@tu.edu.iq

المستخلص:

تناولت الدراسة موضوع اقتصادي مهم وحيوي يرتبط بالحياة العامة لجميع طبقات المجتمع في البلدان المتقدمة والنامية وهي دراسة وتحليل الطلب على محصول القمح العراق. وتأتي أهمية الدراسة من معرفة ودراسة أهم المعوقات التي تواجه زراعة القمح في العراق والتي أدت الى قصور واضح في الجهاز الإنتاجي بهذا المحصول على الرغم من توفر البيئة الملائمة للزراعة وتوفر جميع المستلزمات الإنتاجية بالإضافة الى الدعم الحكومي الذي توفره الدولة من خلال سياسة الحد الادنى لتحديد سعر هذا المحصول. وقد اعتمد البحث على فرضية مفادها عدم خضوع سعر القمح لقوانين الطلب والعرض التي يحدده السوق وذلك بسبب تدخل الدولة وسيطرتها على تحديد الأسعار.

الكلمات المفتاحية: الطلب، محصول القمح.

Analytical study of the demand for wheat crop in Iraq for the period 2004-2018

Assist. Lecturer: Huda Raad Hashim
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Anas Dheyab Salim
College of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Abdurazzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The study dealt with an important and vital economic topic related to public life for all classes of society in the progressed and developing countries. It is a study and analysis of the demand of the Iraq's wheat crop. And the importance of the study comes from knowing and studying the most important obstacles facing wheat cultivation in Iraq, which led to a clear deficiency in the production system with this crop despite the availability of a suitable environment for cultivation and the availability of all production requirements. In addition to the government support provided by the state through the minimum policy for determining the price of this crop. The research relied on the hypothesis that the price of wheat was not subject to the laws of demand and supply determined by the market due to the state's interference and control over price fixing.

Keywords: the demand, Wheat crop.

المقدمة

يعد القمح من المنتجات الغذائية الضرورية للعائلة العراقية ومصدرا مهما لتوفير الكربوهيدرات التي تعد مصدر الطاقة في غذاء الإنسان وبما ان توفير الغذاء أصبح مسألة مرتبطة بالجانب السياسي وخصوصا في ظل الظروف التي يعيشها القطر فقدت ولد شعور متزايد لدى الكثير من الباحثين والاقتصاديين بضرورة البحث في مجال توفير هذا المحصول ورسم السياسات السعرية المناسبة له من اجل محاولة توفير الطلب المتزايد عليه ومحاولة توفير ما يحتاجه الفرد من هذا المحصول.

هيكلية البحث:

أولا. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة أهم العوامل التي تؤثر على زراعة محصول القمح في العراق وكذلك واقع إنتاجه في الظروف التي تحيط بإنتاج هذا المحصول وتؤثر سلبا او ايجابا على زراعته من أجل الوقوف معوقات زراعته ومحاولة تخفيضها .بالإضافة الى دراسة تأثير سياسة تدخل الدولة تحديد عرض بيع وشراء القمح والطلب عليه.

ثانياً. مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في التزايد المستمر في الطلب على محصول القمح بسبب زيادة عدد السكان وما يقابل هذه الزيادة من قصور في الجهاز الإنتاجي لهذا المحصول.

ثالثاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن سعر القمح لا يتأثر بقوانين السوق وان سعره محدد مسبقاً حتى وان تغيرت كمية إنتاجه بسبب سياسة دعم الأسعار التي تتبعها الدولة.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل واقع انتاج محصول القمح في العراق ومحاوله معرفه اسباب تذبذب زراعته من اجل ايجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة السلبية ومحاولة تحقيق اكتفاء ذاتي لسد الطلب على هذا المحصول تقليل الاستيراد من الخارج.

خامساً. حدود البحث: تناول البحث دراسة الطلب على محصول القمح في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨.

المبحث الأول: الإطار النظري للطلب

اولاً. مفهوم الطلب: يمكن تعريف الطلب على أنه مجموعة السلع والخدمات التي يرغب المستهلك في الحصول عليها عند مستويات مختلفة من الأسعار وخلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة (الجزائري، ٢٠١٨، ٦٦). ومن هذا التعريف نجد أن الطلب ليس فقط رغبة في الاستهلاك بل يجب ان تكون هذه الرغبة مدعومة بالقدرة على الشراء إذ أن الرغبة وحدها لا تكفي إذا لم تتوفر القدرة المادية على اشباع هذه الرغبة، ويمكن تمثيل الطلب بيانياً من خلال رسم منحنى الطلب وهو عبارة عن مجموعة من النقاط احداثياتها الكميات المطلوبة من السلع واسعارها ويكون في الحالات الطبيعية ذو ميل سالب يمتد من الأعلى إلى الأسفل باتجاه جهة اليمين (الوادي، ٢٠١٤، ٨٧).

ثانيا. قانون الطلب: ينص قانون الطلب على أن السعر يتناسب عكسياً مع الكمية المشتراة. أي انه كلما أرتفع سعر السلعة أنخفض الطلب عليها (القريشي والشمري، ١٩٩٣، ١٢٩). لكن طبعاً هناك بعض الحالات الاستثنائية والتي يمكن إيجازها:

١. في الظروف الاقتصادية غير الطبيعية قد يرتفع السعر وتزداد الكمية المطلوبة كما في حالات الحروب والكوارث الطبيعية.
٢. في حالة السلع التفاخرية أو سلع المباهاة فأن أسعار هذه السلع على الرغم من ارتفاعها يكون هناك طلب عليها مثل الطلب على الذهب.

ثالثا. العوامل المؤثرة على الطلب: يمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة على الطلب بكل مما يأتي: (إبراهيم، ٢٠٠٩، ١١٤-١١٥)

١. **سعر السلعة نفسها** :وهي ذات علاقة عكسية مع الكمية المطلوبة كلما زاد سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها.

٢. **سعر السلع الأخرى** :وهي تمثل العلاقة بين أسعار السلع المكملة أو السلع البديلة وبين الكمية المطلوبة من سلعة اخرى حيث انها ترتبط بعلاقة عكسية مع السلع المكملة وبعلاقة طردية مع السلع البديلة.

٣. **دخل المستهلك** :وهو يرتبط بعلاقة طردية مع الكمية المطلوبة من سلعة معينة حيث أنه كلما زاد دخل الفرد زادت الكمية المطلوبة من هذه السلعة.

وهناك عدة عوامل اخرى تؤثر في الكمية المطلوبة لكن بنسبة متفاوتة تختلف عن العوامل السابقة منها (عدد السكان، النفقات الاعلانية، اذواق المستهلكين، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي).

رابعاً. مرونات الطلب: تعرف مرونة الطلب من الناحية الرياضية على أنها التغير النسبي الحاصل في المتغير التابع مقسوماً على التغير النسبي الحاصل في المتغير المستقل (الليثي، ٢٠٠٠، ٤٣)، وتقسم المرونات إلى ثلاثة أقسام:

١. **مرونة الطلب السعرية:** وهي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات الحاصلة في سعر هذه السلعة أي انها التغير الحاصل في الكمية مقسوماً على التغير الحاصل في السعر وتكون اشارتها سالبة دلالة على وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وتستعمل مرونة الطلب السعرية لمعرفة نوع الطلب على السلع وكما يأتي: (زريقة، ٢٠١٤، ٢٣-٢٧)

أ. الطلب عديم المرونة: وتكون قيمة معامل المرونة السعرية معدومة (Ep=0) مما يعني ان أي تغير في سعر السلعة لا يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة منها مثل الطلب على الادوية.

ب. الطلب غير المرن /1>Ep>o: وهنا تكون قيمة مرونة الطلب السعرية محصورة بين الصفر والواحد الصحيح وهذا يعني ان أي تغير في سعر السلعة زيادة او نقصان يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة منها بنسبة اقل من تغير السعر مثل الطلب على السلع والخدمات الكمالية.

ج. الطلب متكافئ المرونة (تام المرونة /Ep=1): تشير هذه الحالة الى ان قيمة معامل مرونة الطلب السعرية تساوي الواحد الصحيح ويحدث ذلك عندما تكون درجة استجابة التغير في الكمية المطلوبة تعادل التغير في سعر السلعة.

د. الطلب لا نهائي المرونة /Ep=∞: نحصل على هذا النوع من الطلب عندما تكون درجة استجابة الكمية العالية جداً لتغير في السعر ولو بشكل ضئيل جداً مثل التغييرات التي تحدث في السوق والأوراق المالية وسوق صرف العملات.

ه. الطلب المرن /Ep>1: تمثل الحالة التي تكون قيمة معامل مرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد الصحيح وذلك لان التغيير في سعر السلعة اقل من التغير في الكمية المطلوبة مثل طلب على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع.

٢. **مرونة الطلب الدخلية:** وهي تهتم بدراسة أثر التغير الحاصل في الدخل كمتغير مستقل على التغير الحاصل في الكمية المطلوبة كمتغير تابع عند ثبات العوامل الأخرى:

وتستخدم مرونة الطلب الداخلية في تقسيم السلع إلى قسمين: (الحوراني، ٢٠١٤، ١٢٥)

أ. إذا كانت قيمة معامل المرونة سالب فأن السلعة رديئة (وهي تلك السلع التي يقل الطلب عليها عند ارتفاع الدخل).

ب. إذا كانت قيمة معامل المرونة موجب فأن له ثلاثة احتمالات:

- $(0<EY<1)$ أكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح فأن السلعة ضرورية (وهي تلك السلع التي يتغير الطلب عليها مع تغير الدخل لكن بنسبة أقل من تغير الدخل).
- إذا كانت قيمة معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح فأن السلعة تكون كمالية (وهي السلع التي يكون التغير في الطلب عليها أكبر من التغير الحاصل في الدخل).
- إذا كانت قيمة معامل المرونة تساوي الواحد الصحيح فأن السلعة بين الضرورية والكمالية أي ان التغير في الكمية المطلوبة يساوي التغير في الدخل.

٣. **مرونة الطلب التقاطعية:** وهي مقياس التغير النسبي الحاصل في الكمية المطلوبة من السلعة X_1 نتيجة تغير سعر السلعة X_2 بنسبة معينة خلال فترة زمنية معينة وعند ثبات العوامل الأخرى.

وتستعمل مرونة الطلب التقاطعية لمعرفة نوع العلاقة بين السلعتين وكما يأتي: (سالفاتور، ٢٠٠١، ٢٩٧)

أ. إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة فأن السلعتين بديلتين.

ب. إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة فأن السلعتين مكملتين

المبحث الثاني: واقع الطلب على القمح في العراق

يعتبر القمح من المواد الغذائية المهمة والرئيسية ليس في العراق، فقط ولكن في معظم دول العالم كونه مصدر مهم للكربوهيدرات وتوليد الطاقة من الناحية الغذائية بالإضافة إلى استهلاكه من قبل معظم شرائح المجتمع كذلك يعتبر القمح من المحاصيل الاستراتيجية العالمية ليس لكونه يدخل في غذاء الانسان فقط، لكن لكونه يعتبر قاعدة لقيام العديد من الصناعات الغذائية مثل المعجنات وهو حلقة وصل بين الزراعة والصناعة بما يوفره من مادة أولية للصناعة وما توفره الصناعة من مستلزمات أنتاج القمح من مكائن ومعدات زراعية .لذلك نرى أن الطلب على القمح يولد علاقة تبادلية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي (الجعفري، ٢٠١٨، ١٣٢).

أولاً. مقومات انتاج القمح في العراق: يتمتع العراق بجميع مقومات الانتاج الزراعي لمعظم المنتجات الزراعية بما فيها محصول القمح ومن أهم هذه المقومات هي:

١. **الأرض:** تعد المنطقة الشمالية والتي تشمل محافظة نينوى وأربيل وكركوك وصلاح الدين وديالى أكثر محافظات العراق انتاجاً للقمح بسبب خصوبة ارضها وملائمتها لزراعة هذا المحصول مع حدوث تذبذب في انتاجه في بعض الاحيان لأسباب سياسية أو اقتصادية أو بشرية، وتعتبر محافظة نينوى وتحديداً منطقة الجزيرة ومحافظة اربيل بأقضيتها شهرزور ورانية أهم الاراضي الصالحة للزراعة، أما المنطقة الجنوبية فقد كانت مشكلة ارتفاع نسبة ملوحة الارض من اهم العوائق التي أدت إلى انخفاض زراعة القمح فيها، وعلى الرغم من بعض المحاولات للتخلص من هذه المشكلة عن طريق إقامة المبازل إلا أنها لم تنجح بصورة كبيرة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف زراعة القمح حتى بعد اقامة المبازل (سرحان، ٢٠١١، ٧).

٢. **المياه:** عادةً يزرع القمح في المناطق الشمالية بالاعتماد على مياه الامطار في حين نجد أن المناطق الجنوبية والوسطى تعتمد على الري سيحاً أو بالواسطة مما أدى إلى تذبذب أنتاج القمح فيها، بالإضافة إلى بعض المشكلات التي تعاني منها شبكات الري والبزل بسبب التقادم وتعرضها للتخريب بسبب العمليات العسكرية او اعمال الارهاب أن زيادة الانتاج تعتمد بصورة كبيرة على الزراعة المطرية ويشير بعض الباحثين أن اعتماد العراق هو 80% على مياه الامطار في الزراعة، وذلك بسبب انخفاض منسوب نهري دجلة والفرات بسبب السياسة المائية التي تتبعها دول الجوار.

تعتبر السياسة التركية في انشاء السدود الكبيرة ومنها سد أتاتورك وسد كيبان من أهم الاسباب التي أدت إلى انخفاض منسوب نهر الفرات بنسبة 95%-75% مما أثر سلباً على الزراعة الديمية وخصوصاً في المناطق الوسطى والجنوبية (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، ١-٤).

٣. **اليد العاملة:** يتميز القطاع الزراعي في معظم الدول النامية بما فيها العراق بارتفاع نسبة العاملين فيه لكن هذه العمالة غالباً ما تكون على شكل بطالة مقنعة حيث أن ارتفاع عدد سكان الريف وما يقابله من انخفاض انتاجية الارض بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنلوجي المستخدم وانخفاض مستوى المهارة العلمية المستخدمة في العملية الزراعية أدت إلى تخلف القطاع الزراعي وتراجع انتاجيته (حميد، ٢٠١٥، ٨).

الجدول (١): نسبة عدد سكان الحضر والريف في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠١٨)

السنة	عدد سكان الحضر	نسبة مئوية	عدد سكان الريف	نسبة مئوية	المجموع
2015	21621773	68%	10166039	32%	31787812
2016	22180984	68%	10417585	32%	32598569
2017	21719150	76%	1024705	24%	31967075
2018	22294988	68%	10519602	24%	32814590

المصدر: وزارة التخطيط، شعبة الإحصاء المركزي.

ثانياً. واقع إنتاج محصول القمح في العراق: نلاحظ من الجدول (٢) ان محافظة نينوى تحتل المركز الأول في انتاج القمح بنسبة 18% من مجموع انتاج المحافظات يرجع السبب في ذلك الى توفر جميع مستلزمات الإنتاج سواء كانت طبيعية او بشرية بالإضافة الى وجود دعم زراعي من قبل الدولة لكافة محافظات العراق من اجل زيادة انتاج هذا المحصول ثم تأتي بعدها محافظة واسط بنسبة 13% ثم كركوك 12% وديالى 9.5% وصلاح الدين 7.7% وتأتي بقية المحافظات تباعاً.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد عام (٢٠١٤) زادت نسبة إنتاج محصول القمح في محافظة واسط وصلاح الدين بسبب انخفاض زراعة هذا المحصول في محافظة نينوى بسبب العمليات العسكرية وبذلك ازداد اهتمام الدولة لزراعة هذا المحصول بشكل مكثف في محافظتي صلاح الدين واسط من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة.

الجدول (٢): كمية الإنتاج بالطن لمحصول القمح في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	%
نينوى	534884	378164	500807	320420	15996	188235	689731	596724	215967	1115113	4556041	18.7465
كركوك	236673	342703	240718	289084	166822	268809	367076	313552	356575	440247	3022259	12.4355
ديالى	133587	220490	257979	233007	149177	85582	145712	286664	280800	524134	2317132	9.5341
الانبار	52796	37996	76590	79679	57401	54045	164745	194242	254082	182555	1154131	4.7488
بغداد	63336	97146	95006	80639	96271	89615	98941	183130	203636	168462	1176182	4.8395
بابل	51426	93369	92765	99939	102727	138426	161733	184171	199676	252875	1377107	5.6663
كربلاء	6136	6832	5063	4562	3942	6771	9339	3635	11036	16024	73340	0.3017
واسط	282187	410825	288447	312053	204925	240535	311544	314048	517634	501238	3383436	13.9216
صلاح الدين	88377	114275	122685	148466	63805	130643	235657	226807	428459	331134	1890308	7.7779
النجف	54045	77948	107104	135276	85254	89876	128611	106875	122793	130916	1038698	4.2738
القادسية	145743	208683	237867	238524	142894	215812	218426	201899	203906	235078	2048832	8.4302
المثنى	19664	13134	14772	14108	7115	23238	26523	31379	34038	26250	210221	0.8649
ذي قار	50167	64296	104731	101054	75525	78429	92412	66224	105223	75547	813608	3.3477
ميسان	97765	148147	125364	123575	66388	70769	81420	83588	103001	144933	1044950	4.2996
البصرة	15352	14354	16413	22391	16733	19605	16970	15962	25486	33873	197139	0.8111
المجموع	1832138	2228362	2286311	2202777	1254975	1700390	2748840	2808900	3062312	4178379	24303384	%100

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

ومن أجل دراسة الطلب الكلي على القمح في العراق يجب دراسة انتاجه محلياً وكذلك دراسة واقع استيراده من الخارج من أجل الحصول على الكمية المطلوبة وعن طريق المعادلة الاتية:

الطلب المتاح = الانتاج الفعلي + الكميات المستوردة – الصادرات

وبسبب قصور الانتاج الفعلي واعتماد الدولة بشكل كبير على الاستيراد لسد حاجة المواطن فقد استبعدنا قيمة الصادرات لعد وجود صادرات من محصول القمح.

الجدول(٣): كمية انتاج واستيراد والطلب الكلي لمحصول القمح في للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنة	الانتاج/طن	الاستيراد/طن	الطلب الكلي/طن
2004	1832138	1943720	3775858
2005	2228362	2085000	4313362
2006	2286311	2068000	4354311
2007	2202777	2250000	4452777
2008	1254975	3645000	4899975
2009	1700390	800000	2500390
2010	2748840	1969880	4718720
2011	2808900	2674720	5483620
2012	3062312	2643064	5705376
2013	4178379	3084500	7262879
2014	5055111	3018237	8073348
2015	3009982	1042504	4052486
2016	3504207	3025000	6529207
2017	3302624	3232400	6535024
2018	2657025	3475724	6132749

المصدر: وزارة التخطيط، شعبة الإصلاح الزراعي.

نستنتج من الجدول السابق وجود علاقة عكسية بين كمية الانتاج وكمية الاستيراد من محصول القمح وهذا طبيعي حيث نلاحظ أنه كلما قل حجم الانتاج زاد اعتماد الدولة على الاستيراد

من أجل سد الاحتياج المحلي من هذا المحصول والعكس الصحيح، ويستثنى من هذه القاعدة سنة ٢٠١٥ حيث بالرغم من انخفاض كمية الانتاج إلا أن كمية الاستيراد انخفض أيضاً وذلك بسبب انخفاض ميزانية الدولة وتمويل عمليات التحرير لبعض محافظات العراق .كما أن انخفاض كمية الانتاج للسنوات (٢٠١٥، ٢٠١٧، ٢٠١٨) يعود لعدة اسباب منها وقوع المحافظات الرئيسية لإنتاج الحنطة تحت وطأة العمليات الارهابية وتوقف زراعة القمح، كذلك انخفاض التخصيصات المالية لوزارة الزراعة بسبب انخفاض ميزانية العراق لتلك السنوات، اما في عامي (٢٠١٠، ٢٠١٣) فنلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع كمية الانتاج إلا أن الكميات المستوردة كانت مرتفعة أيضاً وذلك لأن الدولة قد تعاقدت على شراء كميات من القمح بسبب انخفاض إنتاجية عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بسبب تردي الوضع الأمني. إلا أن أغلب الفلاحين اتجهوا إلى زيادة الانتاج عام ٢٠١٠ من محصول القمح بسبب ارتفاع السعر المدعم لهذا المحصول من قبل الدولة حيث كان سعر شراء الدولة لمحصول القمح عام ٢٠٠٨ حوالي (885) ألف دينار للطن وعام ٢٠٠٩ حوالي (800) ألف دينار للطن مما شجع الفلاحين على زيادة زراعته عام ٢٠١٠ وبكميات كبيرة وهذا يتطابق أيضا مع ما جاءت به النظرية العنكبوتية التي ركزت على عنصر التباطؤ الزمني حيث ان سعر السلعة لسنة معينة هو ما يحدد كمية انتاجها في السنة المقبلة (المقري وموسى، ١٩٩٩، ١٢٤).

المبحث الثالث: تأثير السياسات السعرية في الطلب على القمح

أولا. ماهية السياسات السعرية: للسياسات السعرية أهمية كبيرة في تحديد اسعار القمح وفي توجيه الموارد بين أنواع مختلفة من الانتاج وكذلك عدالة توزيع الانتاج بين المستهلكين، تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد والتوزيع العادل للدخول بالإضافة إلى تأثيرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية وأخيراً تأثيرها على المستوى المعيشي للمستهلكين والفلاحين على حد سواء وعليه فأن السياسة السعرية الناجحة تتطلب دراسة علمية صحيحة وعميقة لأحوال السوق وقوى الطلب والعرض.

هناك مجموعتان في المجتمع تختلف مصالحهما وأهدافهما من حيث الاهتمام بالأسعار هما:(الجبوري، ٢٠١١، ٧)

١. مجموعة المزارعين أو المنتجين ومن يمثلهم من هيئات تشريعية ووزارة الزراعة ويكون هدف هذه المجموعة هو تحقيق الارباح من خلال رفع اسعار السلع المنتجة.
٢. مجموعة المستهلكين والمؤسسات التصنيعية وهؤلاء يرفضون فكرة ارتفاع الاسعار للمنتجات الزراعية كي لا تؤثر على مستوى معيشتهم أو على العائد من نشاطهم الاقتصادي.

وعلى العموم فأن أغلب سياسات تسعير المنتجات الزراعية في الدول النامية ومن ضمنها العراق تهدف إلى: (العصفور، ٢٠٠٣، ٨)

١. رفع المستوى المعيشي للمزارع وذلك من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وزيادة السعة الانتاجية باستصلاح أراضي جديدة والعمل على زيادة السعة الانتاجية للأراضي المستغلة.
٢. حل مشكلة التنافس بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة.
٣. تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري عن طريق زيادة الانتاج.
٤. تحقيق استقرار في الاسعار الزراعية وتحقيق أثر التقلبات السعرية.
٥. تحقيق فائض في كمية الإنتاج من أجل التصدير وزيادة الموارد من العملات الصعبة.

ثانيا. أهم السياسات السعرية: من المهم تقديم استعراض موجز لأهم السياسات السعرية المتبعة في أغلب الدول ومنها العراق وهذه السياسات هي: (أحمد، ٢٠١٥، ٨٦)

١. **سياسة تحديد الأسعار الزراعية:** وهي تكون على مستوى مستلزمات الانتاج ومستوى سعر التجزئة والجملة وطبعاً هذه السياسة لن تكون مؤثرة دون وجود سياسات للدعم والاعانات من قبل الدولة للمنتجين.
٢. **سياسة الدعم** :وتشمل دعم جميع أو بعض مستلزمات الانتاج وفق أهداف محددة وقد يكون هذا الدعم مباشر يؤثر على القطاع الزراعي بصورة عامة او يكون غير مباشر يؤثر على منتج محدد مثل تخفيض الرسوم المفروضة على بعض مدخلات الانتاج الزراعي كما قد تقوم الدولة بدعم المنتجات عن طريق تحديد حد أدنى للأسعار من أجل حماية المنتج والمستهلك في نفس الوقت.
٣. **سياسة الاعانات المالية:** وتتبعها الدولة ذات الوفورات المالية وتعني اعطاء إعانات مالية للمزارعين من أجل مساعدتهم على استخدام التقنيات الزراعية وغيرها.
٤. **سياسة الاسعار التشجيعية:** وهي تهدف إلى تشجيع المزارع على زراعة بعض المحاصيل حيث تقوم الدولة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب أعلى من سعر سوق الجملة.
٥. **سياسة الاسعار الاجبارية:** تهدف لحماية المستهلك من ارتفاع أسعار السلع الضرورية، إذ تحدد الاسعار على مستوى سعر التجزئة من قبل الدولة لتوفير ما يحتاجه المستهلك بالسعر الذي يستطيع دفعهُ.
٦. **سياسة ضريبة الدخل:** وهي سياسة أعفاء المزارعين من الضرائب المفروضة على دخلهم الزراعي والاعفاء الكمركي الممنوح للمستوردات من مدخلات الانتاج الزراعي واعفاء المواد الغذائية الرئيسية من هذه الضرائب أيضاً مما يشكل دعماً لأسعار المستهلك.

الجدول (٤): العلاقة بين انتاج محصول القمح وسعر شرائه من الدولة

السنة	كمية الانتاج/طن	سعر شراء محصول القمح (السعر المدعم من الدولة) ألف دينار
2004	1832138	370000
2005	2228362	435000
2006	2286311	638000
2007	2202777	765000
2008	1254975	885000
2009	1700390	800000
2010	2748840	600000
2011	2808900	670000
2012	3062312	670000
2013	4178379	737000
2014	5055111	737000
2015	3009982	737000
2016	3504207	650000
2017	3302624	520000
2018	2657025	520000

المصدر: وازرة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الزراعي.
تم اخذ البيانات من وزارة التخطيط مباشرةً.

ثالثاً. العلاقة بين السياسة السعرية التي تتبعها الدولة وبين كمية انتاج محصول القمح: حسب القواعد الاقتصادية أن إنتاج القمح يتناسب طردياً مع سعر شراء الدولة لهذا المحصول أي إن المنتج أو المزارع يزداد انتاجه كلما ارتفع سعر شراء هذا المحصول وهذا طبعاً في الظروف الاقتصادية الطبيعية لكن الاقتصاد العراقي شهد عدة تغيرات وأزمات خلال فترة الدراسة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي أثر بشكل مباشر وكبير على حجم الانتاج وعلى سعر الدولة وكما موضح في الجدول السابق.

وبصورة عامة نجد انه في السنوات التي شهدت اضطرابات امنية مثل عام ٢٠١٤ قامت الدولة بتحديد سعر ثابت للقمح من أجل المحافظة على توازن السوق وضمان توفير ما يحتاجه المستهلك من هذه المادة الاساسية أما بعد عام ٢٠١٤ فقد قامت الدولة بتخفيض سعر شراء محصول القمح وذلك لعدة أسباب مناه انخفاض ميزانية الدولة.

الجدول (٥): العلاقة بين ميزانية الدولة وسعر شراء محصول القمح

السنة	ميزانية العراق/دولار	سعر شراء القمح المدعم
2014	145 مليار و 500 مليون	737000
2015	105مليار	737000
2016	99مليار	65000
2017	68مليار	52000
2018	88.5مليار	52000

المصدر: وزارة التخطيط الزراعي، شعبة التخطيط المركزي.

يلاحظ من الجدول (٥) انخفاض سعر شراء الدولة للقمح مع انخفاض ميزانية العراق السنوية هذا بالإضافة إلى استقطاع جزء كبير من الميزانية خلال الأعوام ٢٠١٥و٢٠١٦ و٢٠١٧ لعمليات تحرير المناطق التي كانت تعاني من عدم الاستقرار الأمني وقد أثر هذا سلباً على كمية الانتاج وذلك بسبب انخفاض الدعم الحكومي من جهة وعدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي من جهة اخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. قصور الإنتاج المحلي وتذبذبه لمحصول القمح وذلك بسبب عده عوامل منها ما هو سياسي أو اقتصادي.
٢. عدم وجود استغلال جيد للموارد الطبيعية المتاحة لإنتاج هذا المحصول.
٣. عدم تقديم الدعم الحكومي المتزايد لزراعة هذا المحصول وهذا طبعا يعود لأسباب اقتصاديه او سياسية.
٤. على الرغم من سياسة دعم الأسعار التي تتبعها الدولة لدعم سعر القمح من أجل توفير هذا المحصول للمواطنين بسعر منخفض إلا أنها تتحمل التكاليف كبيرة استيراده من الخارج من أجل سد النقص الحاصل في إنتاجه.

ثانياً. التوصيات:

١. تقديم الدعم المالي والمعنوي للفلاحين من أجل زيادة زراعة محصول القمح.
٢. استغلال الخبرات الفنية من الأيدي العاملة والمعطلة عن العمل في مجال زراعة القمح.

٣. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة في العراق.
٤. محاولة التقليل من استيراد القمح من الخارج وتشجيع الإنتاج المحلي له داخل القطر.
٥. محاولة مواكبة الزيادة السكانية الحاصلة في العراق عن طريق زيادة المساحات المزروعة وزيادة الإنتاج.

المصادر

أولاً. الكتب:

١. الوادي وآخرون، محمود حسين، ٢٠١٤، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الخامسة، دار المسرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
٢. القريشي، الشمري، صالح تركي، ناظم محمد نوري، ١٩٩٣، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
٣. الجزائري، معاذ سعيد الشرفاوي، ٢٠١٨، الاقتصاد الجزئي، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
٤. الليثي وآخرون، محمد علي، ٢٠٠٠، النظرية الاقتصادية الجزيئية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الاسكندرية.
٥. ابراهيم، نعمة الله نجيب، ٢٠٠٩، أسس علم الاقتصاد التحليل الوحودي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية.
٦. المقري وموسى، عامر الفيتوري وعامر زكي، ١٩٩٩، الاقتصاد الجزئي النظرية والتطبيق، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، دار الشط للأعمال الفنية والطباعة.
٧. زريقة، غراب، ٢٠١٤، الاقتصاد الجزئي والمرونات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة العربية الأولى.

ثانياً. البحوث والمقالات:

١. احمد، جعفر طالب، ٢٠١٥، السياسات المالية في الدعم السعري للمنتجات الزراعية في العراق: محافظة واسط أنموذجاً، مجلة واسط للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (14)، العدد (3).
٢. الجبوري، رقية خلف حمد، ٢٠١١، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. الجعفري، جمال، ٢٠١٨، الطلب على سلعة القمح في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد (11)، عدد (1).
٤. حميد، جواد كاظم، ٢٠١٥، قراءة في مشكلات الزراعة العراقية، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (26).
٥. سرحان، صبار مطلك، ٢٠١١، تطور زراعة المحاصيل الزراعية الستراتيجية (محصول القمح) في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد (4).
٦. العصفور، صالح، ٢٠٠٣، السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد (21).

ثالثاً. الوزارات والهيئات

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.